Arab Agriculturists Union
General Secretariat

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة

الرقم: / /ص : ت

التاريخ: / / 20

اتحاد مجالس
البحث العلمي العربية
الأمانة العامة
الخرطوم

ورشة عمل
رؤية مستقبلية لمبادرة السودان
للامن الغذائي العربي

واقع وآفاق
الأمن الغذائي العربي
وأهمية
مبادرة السودان لتحقيقه

اعداد

الدكتور يحيى بكور

الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الخرطوم 30 أبريل - 1/ مايو / 2018

Syrian Arab Republic - Damascus - AlRawda - P.O.B : 3800 الجمهورية العربية السورية - دمشق - الروضة - ص.ب
Websitewww.aaunion.org - +963-11- 3335852 : هاتف - +963-11- 3339227 : تلفاكس
E-mail : aaunion1@scs-net.org - E-mail : ybakour@scs-net.org

المحتويات:

أولا - المقدمة

ثانيا - المفهوم العربي للامن الغذائي

ثالثا - واقع الامن الغذائي العربي

3-1- الموارد المتاحة و مدي كفايتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي

3- 2 -الجهود المبذولة لتحسين مستوى الامن الغذائي

رابعا - مبادرة السودان ومتطلبات مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي العربي

4 - 1موارد السودان وأفاق مساهمتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي

4 -2 متطلبات تسريع خطوات زيادة وتحسين الانتاج الغذائي في السودان

4- 3 تطورات الاستثمار الزراعي العربي في السودان، والنتائج المستخلصة

Syrian Arab Republic - Damascus - AlRawda - P.O.B : 3800 الجمهورية العربية السورية - دمشق - الروضة - ص.ب
Websitewww.aaunion.org - +963-11- 3335852 : هاتف - +963-11- 3339227 : تلفاكس
E-mail : aaunion1@scs-net.org - E-mail : ybakour@scs-net.org

أولاً : المقدمة:

احتلت قضية تأمين الغذاء في الدول العربية ، و في غيرها من الدول النامية ، اهتماماً خاصاً من الباحثين والفنيين والمسؤولين وأصحاب القرار ، أضافة الى المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ، نظراً لأن في هذه الدول تتوفر الموارد الطبيعية الزراعية ، والموارد البشرية التي تعمل نسبة عالية منها في الزراعة ، و كذلك الخبرات الفنية ، ومع ذلك فقد اتسمت جميعها بظاهرة عدم انتاجها ما يكفي لاستهلاك مواطنيها من السلع الغذائية الرئيسية ، أو من السلع الزراعية بشكل عام ، وان كان بعضها يركز على انتاج سلعة او اكثر ويحقق بها فائض.

برزت ظاهرة العجز الغذائي في الوطن العربي اعتباراً من بدايات سبعينات القرن العشرين ، حيث دق ناقوس الخطر حين أظهرت الدراسات أن مشكلة العجز الغذائي سوف تزداد سنة بعد أخرى ، إذا لم تعتمد الدول العربية السياسات و الإجراءات اللازمة للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية ، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في الريف ، وتطوير التعاون بين الدول العربية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات زيادة انتاج الغذاء وتحسين الانتاجية في الوطن العربي ، ووضع برامج للتكامل الزراعي العربي بغية استثمار الموارد المالية والموارد البشرية في الدول التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية الزراعية ، وفق اسس وضمانات تحقق مصلحة الجميع.

ومن أجل توفير البيانات والمعلومات عن الزراعة العربية ، واعداد الدراسات والمشروعات اللازمة للتوسع في الاستثمار الزراعي وفي زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي ، أقرت جامعة الدول العربية إحداث **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** عام 1970 بناء على توصية اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، كما اقرت قبل ذلك بعامين تأسيس **المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة** للاستفادة من النسبة الكبيرة من اراضي البوادي والمراعي والاراضي المطرية ، وتحديد افضل طرق استثمارها.

كما أحدثت **الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي** عام 1978، لكي يتكامل عملها مع عمل المؤسستين السابقتين ، والاستفادة من بحوث ودراسات المركز العربي أكساد ، ومن جمع وتحليل البيانات والاحصاءات الزراعية ، و نتائج دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات اللازمة لزيادة وتحسين الإنتاج والانتاجية الزراعية في الوطن العربي ، و بذلك تتولى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، (التي تملك المال ـ اللازم) تنفيذ المشروعات التي تثبت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية جدواها الفنية والاقتصادية ،

مستفيدة من نتائج بحوث أكساد التي تعطي زيادة في الإنتاج والإنتاجية لهذه المشروعات ، وهذا ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية الرئيسية.

وبالرغم من عمل **هذه المؤسسات ومتابعتها للتطور في القطاع الزراعي في الدول العربية** ، وتقديم العون الفني للدول العربية المحتاجة له ، وتدريب الكوادر البشرية ، واقتراح حلول لمشاكل زراعية عديدة ، ومتابعة تشجيع التطوير التقني للزراعة في معظم الدول العربية ، واعداد دراسات اولية لمشروعات زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي ، بالرغم من كل ذلك ,

فإن **مستوى الزيادة في الإنتاج الزراعي والغذائي كان أقل من الزيادة في نمو الطلب على الغذاء ،** وخاصة السلع الأساسية مثل القمح و الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والسكر والدواجن والالبان وغيرها ، وتعود زيادة الطلب على الغذاء إلى عدة عوامل أهمها زيادة عدد السكان ، وكذلك إلى تحسن مستوى معيشة السكان ، الامر الذي أدى إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية من حوالي مئتي مليون دولار في بداية السبعينات ، إلى 36.7 مليار دولار / عام 2012 ، ثم انخفضت من حيث القيمة إلى 34.18 مليار دولار عام 2014 نتيجة لانخفاض أسعار السلع الغذائية الرئيسية بشكل أساسي ، ثم إلى الهجرة الكبيرة لرعايا الدول العربية إلى الخارج من جهة ثانية ، ثم إلى تحسن في انتاج بعض السلع الغذائية من جهة ثالثة.

وذلك بالرغم من اهتمام المسؤولين في الدول العربية بالقطاع الزراعي ، واعداد المنظمة العربية برامج للامن الغذائي العربي ، ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات أعدت للتنفيذ في الدول العربية ، إلا أن تنفيذ المشروعات المضمنة في هذه البرامج لم يتم إلا جزئياً ، إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي لم يكن ملائماً لتشجيع المستثمرين للاستثمار في انتاج السلع الغذائية الأساسية ، وبشكل **عام لم تبذل الجهود اللازمة لتوفير الموراد اللازمة لزيادة وتحسين الإنتاج الغذائي في الوطن العربي ،ومعالجة التحديات التي تجابه تطوير هذا القطاع كما سنجد مستقبلاً .**

وقد ساهم استخدام بعض الدول تصدير السلع الغذائية الرئيسية للدول المحتاجة اليه **وباسعار تقل عن سعر المنتج، للضغط عليها (دعم الانتاج في الدول المتقدمة)**، وتغيير قرارها السياسي ، وخلق المشاكل الداخلية لها ، مستغلة قصور الدولة عن تأمين الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية المقبولة ، ساهم كل ذلك في زيادة اهتمام الحكومات العربية ومنظمات العمل العربي المشترك بالقطاع الزراعي ، وبذل الجهود المؤثرة لدراسة معوقات التنمية الزراعية ، واعتماد خطط وإجراءات المساهمة في ادخال التقانات الحديثة إلى الزراعة العربية ، سواء أكانت في مجال تامين وسائل الري الحديث ، أو كانت في مجال تحسين استخدام مستلزمات الإنتاج المحسنة ،

كالأسمدة والبذور المحسنة ، أو التوسع في ادخال الزراعة المحمية في المناطق البيئية المناسبة ، بغية زيادة وتحسين الإنتاج وتحقيق مستوى أفضل من الاكتفاء الذاتي من هذه السلع ، ومع ذلك فإن مستويات التحديث في الزراعة العربية لم تكن مؤثرة في جميع الدول العربية ،انما كانت تتناسب عكساً مع حجم الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة ، كما تتناسب طرداً مع توفر الموارد المائية الصالحة للري ، إذ استطاعت الدول **ذات الحيازات الزراعية الصغيرة تحقيق تحديث سريع لقطاعها الزراعي أدت إلى زيادة ملموسة في الإنتاج والإنتاجية من السلع الزراعية الرئيسية.**

بينما نجد ان مستوى التحديث الزراعي كان بسيطاً ، ويقتصر على مشروعات الشركات او المزارع الصغيرة القريبة من المدن في الدول ذات الموارد الأرضية الكبيرة ، مما جعل الزيادة في الإنتاج والإنتاجية غير مؤثرة في تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء في هذه الدول ، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها عدم قدرة هذه الدول على توفير الاستثمارات اللازمة لاستثمار مواردها الزراعية بالشكل الأمثل.

لكل ماسبق ، نجد أن تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاج والإنتاجية في الزراعة العربية ، يكمن في **تحقيق تكامل زراعي واقتصادي حقيقي** ، يتم فيه استثمار الموارد المالية المتاحة في الدول ذات الموارد الزراعية البسيطة ، و استثمارها في الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة ، وذلك ليتم توفير مزيد من الإنتاج الغذائي يحقق مستوى متقدم من الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، خاصة السلع الاستراتيجية الرئيسية التي لم يستطع الوطن العربي توفير حاجات الاستهلاك منها

ثانياً: المفهوم العربي للأمن الغذائي

تعددت التعاريف التي أطلقت على الاكتفاء الذاتي من الغذاء او على ما اصطلح عليه بالأمن الغذائي ، وذلك لتعدد المؤسسات والجهات العاملة في هذا المجال ، من جهة ، ولتعدد أهداف الباحثين و الدارسين ومسؤولي المنظمات من جهة أخرى.

المنظمات العربية ، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، واتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، طرحت المفهوم العربي للأمن الغذائي . الذي يعتبر أن **الأمن الغذائي العربي يتحقق عندما يستطيع الوطن العربي انتاج كامل الحاجات الاستهلاكية مـن السلع الغذائية الأساسية** ، وهي الحبوب (وفي مقدمتها القمح)، والزيوت النباتية ، واللحوم ، والألبان ، والدواجن ، والسكر ، والخضار و الفاكهة ، وذلك باستثمار الموارد الطبيعية الزراعية الاستثمار الأمثل ، بالاعتماد على الموارد البشرية والفنية المتاحة ، والموارد المالية المخصصة

للاستثمار في القطاع الزراعي، وخاصة في مشاريع التوسع الافقي والتوسع الرأسي لتحقيق أفضل انتاج و إنتاجية من وحدة المساحة ، ووحدة العمل ، والوحدة المائية.

ويعتبر التعريف العربي للأمن الغذائي ، أن **جميع ما يستورد للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية هو عجز عن تأمين الاحتياجات الغذائية من السلع الاستراتيجية الرئيسية** ، ويعبر عنه **بالفجوة الغذائية** .

ويعبر عن هذه الفجوة **بكمية المستوردات من كل مجموعة سلع غذائية** ، أو يعبر عنها بكمية **السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك الواحد** ، والتي قدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقرير أوضاع الامن الغذائي لعام 2016 بنحو 3957.66 كيلو كالوري من السعرات الحرورية ، و 118.98 غرام من البروتين ، و47.04 جرام من الدهون ، وهي **تزيد عن المعدلات العالمية في حالة السعرات** ، والتي تقدر بنحو 2870 كيلو كالوري ، **والبروتين** من حيث الكمية(80.5 غرام بروتين) ، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو 82.6 غرام دهون ، ولكنها تقل كثيرا عن المعدلات العالمية اذا اخذنا مصدر ونوعية كل من هذه العناصر ، كما سيأتي شرحه لاحقا

ومن أجل حساب كمية الفجوة الغذائية على المستوى العربي ، من كل من السعرات الحرارية والبروتين والدهون ،عمدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ألى حساب اجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من هذه المواد ، بناء على متوسط نصيب الفرد من تلك المكونات على المستوى العالمي ، وتم خصم ما وفره الإنتاج العربي محليا ، من مختلف السلع الغذائية في الدول العربية عام 2016 من تلك المكونات ، حيث قدر العجز بنحو 139.22 مليار كالوري و 18.5 مليون طن بروتين ، و 7.743 مليون طن دهون ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الاحتياجات الاستهلاكية

لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية

والبروتين والدهون في عام 2016 ونسبة الاكتفاء الذاتي .

البيان	سعرات حرارية مليار كيلوكالوري	البروتين مليون طن	الدهون مليون طن
الاحتياجات الكلية للوطن العربي	425.67	11.94	12.25
المتاح من انتاج الوطن العربي	286.45	10.13	4.50
نسبة الاكتفاء الذاتي	67.29	84.88	36.76
العجز	139.22	18.5	7.743

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية –تقرير أوضاع الامن الغذائي ، والكتاب السنوي للاحصاءات الزراعي

ولابد من التوضيح هنا أن استهلاك الفرد من السعرات الحرارية يأتي بمعظمه من الكربوهيدرات ، وليس من اللحوم الحمراء أو الدواجن او الدهون او غيرها من مصادر الطاقة ، كما أن معظم البروتين المستهلك لنسبة كبيرة من السكان، يؤخذ من البروتينات النباتية وليس من البروتين الحيواني ، الذي يعتبر الأهم في التغذية البشرية ، وهذا الأمر لم يدرس بشكل دقيق حتى الآن.

أما **المفهوم الاممي للأمن الغذائي** : الذي تبنته المنظمات الدولية ، وفي مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، التي عقدت مؤتمر قمة الغذاء لعام 1996 ، والذي قرر ان **الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كل الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية، ونوعية جيدة تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة** ، بمعنى أنهم يتبنون **مبدأ توفير الغذاء ، إما بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد من الخارج** ، غير آخذين بالاعتبار أن بعض المجتمعات لاتملك المال اللازم لتأمين المستوردات الغذائية ، وأن بعض الدول تستعمل تصدير الغذاء ، الى الدول المحتاجة اليه ، وسيلة من وسائل الضغط على الشعوب الأخرى ، ودول أخرى تعاقب من لا يخضع لسلطتها من الدول بمنع تصدير الغذاء اليها للتاثير على مواقفها السياسية ، أو للضغط عليها والتدخل في شؤونها الداخلية ، وقد شهد القرن العشرين، وهذا القرن العديد من القرارات المعلنة، وغيرالمعلنة، بهذا الشأن .

ووفقاً لمجموعة العمل الاقتصادية ، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر يتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي :

القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ، ومدى توفر الغذاء ، وجودة وسلامة الغذاء ، ويتألف كل مكون من المكونات الثلاث بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة ، وقد قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العربي بـ 58.9 % في عام 2016 ، وتراوحت هذه القيمة بين 77.5 % في دولة قطر ، تليها سلطنة عمان 73.6% ، وحد أدنى بلغ 34 % في اليمن ، ويزيد المؤشر العربي في المتوسط قليلا عن المتوسط العالمي الذي بلغ 57.3 % كمتوسط لـ113 دولة ، وهو يتراوح بين 86.6 % في الولايات المتحدة و24% في بوروندي كحد أدنى.

ويتم حساب القدرة على تحمل تكاليف الغذاء عن طريق عدة مؤشرات منها ، نسبة الانفاق على أستهلاك الغذاء من اجمالي الانفاق الاسري ، ومن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.1 دولار أمريكي في اليوم ، ومن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار / فرد) ، وكذلك يؤخذ بالاعتبار وجود برامج للمساعدات الغذائية العينية ، وبرامج التغذية المدرسية.

<u>أما مؤشر توفر الغذاء</u> : فإنه يقاس أيضاً عن طريق عدد من المؤشرات ،أهمها ، **كفاية الكميات المعروضة من الغذاء** ، وهو يقيس الإمدادات الغذائية بالكيلو جرام/ للفرد/ باليوم ، ومستويات المعونة الغذائية ويتدرج من الصفر إلى المئة ، وكلما ابتعد المؤشر عن الصفر كان أكثر إيجابية ، وكذلك **متوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك** ، وكذلك **القدرة على تمويل ونقل المحاصيل** إلى السوق ، إضافة إلى تقلب الإنتاج الزراعي و**الفاقد من الغذاء خاصة مابعد الحصاد** وقبل الاستهلاك

أما **مؤشرجودة وسلامة الغذاء** : فقد يقيس مدى ملاءمة البيئة لسلامة الغذاء ، ويتراوح بين صفر ومئة ويقسم كل مؤشر إلى عدد من المؤشرات الفرعية مثل نوعية النظام الغذائي وحصة الأغذية **النشوية** من إجمالي استهلاك الطاقة ، وكذلك الإلتزام بتوفير المعايير التغذوية ، وتوافر العناصر الغذائية الصغرى ، إضافة إلى جود البروتين المستهلك ومدى قابليته للهضم.

ويعتبر شرط توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة المواطن العربي من أهم مكونات مفهوم الأمن الغذائي العربي ، إضافة إلى الاعتماد على الإنتاج العربي للسلع الغذائية الأساسية.

ومن الجدير بالذكر أن تعاريف الأمن الغذائي المتعددة ، سواءً وفقاً للمفهوم العربي ، أو حسب المفهوم الدولي ، والبيانات والمعلومات والإحصاءات التي جمعت حولها ، إنما انصبت بشكل أساسي على السلع الغذائية الاساسية المطلوبة للاستهلاك ، سواء على صعيد كل دولة أو على الصعيد العربي ، أو

انصبت على كمية السعرات الحرارية والبروتين والدهون اللازمة للسكان ، وهي لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية الأغذية المطلوبة لتغذية صحية تضمن توفير النشويات والبروتينات والدهون والنسب الصحيحة لذلك ، وكمية الأغذية اللازمة لتكاملها ، وإن كانت منظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قد أشارتا في تقاريرهما عن الامن الغذائي إلى أهمية جودة وسلامة الغذاء ، وأهمية تنوع النظام الغذائي لكي لا تؤخذ الطاقة من النشويات ، وضمان وجود العناصر الغذائية الصغرى مثل المعادن والفيتامينات ، والبروتين القابل للهضم ،والأحماض الأمينية لكي يكون الغذاء متكامل وصحي لذلك فإن تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2016 ، أظهر أن حصة الفرد من السعرات الحرارية هي أعلى من المتوسط العالمي بحوالي 20% ، وكذلك حصته من البروتين ، كما أظهرت البيانات المتاحة أن متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي تزيد على ضعف المتوسط العالمي لنصيب الفرد لمجموعة الحبوب والأرز ، ولايقل نصيب الفرد العربي عن المتوسط العالمي لنصيب الفرد إلا بمجموعة الزيوت النباتية ، حيث يبلغ نصيب الفرد 16.95 كغ / سنة ، بينما المتوسط العالمي 22.8. %

كما أشار التقرير أيضاً أن المتاح للاستهلاك من السلع النباتية يمثل 82.1% من إجمالي المتاح للاستهلاك ، بينما تبلغ نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسمالك من مجمل المتاح للاستهلاك نحو 17.9 % فقط ، وهذا يوضح الخلل في نوعية الغذاء المستهلك

ثالثاً : واقع الأمن الغذائي العربي

تشير الدراسات المقارنة ، التي تحلل الإحصاءات الزراعية المجموعة من الدول العربية ، إلى أن معظم هذه الإحصاءات تفتقر إلى الدقة لأسباب عديدة أهمها:

1. إن البيانات والمعلومات الإحصائية المستعملة في تحديد مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تعتمد على الجداول الإحصائية التي تطلب المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أو غيرها من المنظمات ، من

الدول العربية تعبئتها وغالبا تتولى وزارة الزراعة توفير البيانات المطلوبة ، وتؤكد الوقائع بان معظمها ليست عالية الدقة ، وتحتاج إلى تدقيق ومقارنات متعددة ومعامل تصحيح للوصول الى بيانات موثوقة.

2. إن الكوادر العاملة في مجال الإحصاء وجمع البيانات ، ليست بمعظمها ، عالية المهارة في جمع وتدقيق وتحليل البيانات ، الأمر الذي يجعل البيانات الإحصائية غير دقيقة ،وبالتالي فإن

النتائج المستندة اليها ، وفي معظم الاحصاءات تعتبر غير دقيقة ، لكنها افضل المتاح ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الدول العربية تعطي بيانات ونتائج عالية الدقة.

3. إن جمع البيانات يعتمد على عناصر فنية موجودة في الريف تتولى أخذ العينات والاتصال بالفلاحين وأخذ المعلومات الإضافية منهم ، وقد يكون الفلاح صاحب مصلحة في تخفيض كمية الإنتاج ، أو عدد الحيوانات أو زيادتها ،لأسباب خاصة به الأمر الذي يجعل النتائج غير دقيقة.
4. إن البيانات الإحصائية تتضمن دولا فتتتها الأزمات والحروب الأهلية ، مثل اليمن وليبيا ،وغيرها ، ومع ذلك نجد أن بياناتها موجودة في الجداول الإحصائية ، وتؤخذ بعين الاعتبار عند حساب مستويات الاكتفاء الذاتي ، بالرغم من انهيار الدولة نتيجة الصراعات
5. إن مقارنة مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بين سنة وأخرى بالاعتماد على قيم السلع ، أمر يفتقر إلى الدقة ، نظراً لأن تقارير ودراسات الامن الغذائي تعتمد على قيمة السلع وليست على كمية السلع المنتجة ، أو المستوردة ، ونظراً لأن أسعار السلع الغذائية عرضة للزيادة والنقصان بين موسم وآخر، أو بين سنة وأخرى ، فإن **زيادة قيمة العجز الغذائي في سنة لاتعني نقص في كمية السلغ الغذائية المنتجة في الدولة أو في الوطن العربي ، وانخفاض قيمة الفجوة الغذائية في سنة ما لايعني زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع** ، كما أن زيادة الفجوة الغذائية لاتعني نقص نسبة الاكتفاء الذاتي (أي المنتجة محليا) وذلك لأن تغيير أسعار هذه السلع الغذائية ، زيادة أو نقصان ، يلعب الدور الأكبر في تحديد قيمة الفجوة الغذائية بين سنة وأخرى ، والأدق هو حساب **الفجوة الغذائية على أساس كميات السلع الغذائية المستوردة** ومقارنتها بين سنة وأخرى ، لتحديد التقدم أو التراجع الحاصل في مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

لكل ماسبق فإن الضرورة تقتضي تحسين مستوى جمع وتحليل البيانات الخاصة بانتاج واستهلاك السلع الغذائية باتباع الطرق الإحصائية الحديثة لتقديرات الإنتاج ، واللجوء إلى مقارنة الكميات المنتجة والمستوردة (المتاحة للاستهلاك) للوصول إلى نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ، والانتقال منها إلى مستوى الأمن الغذائي في الوطن العربي.

3 -1 الموارد المتاحة ومدى كفايتها لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي:

يتشكل الوطن العربي من 22 دولة متجاورة تغطي المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي ، حيث المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية ، إلى الخليج العربي ، حيث دولة الكويت والعراق والدول المطلة على الخليج العربي.

كما أنه يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى جنوب السودان جنوبا ، ويسكن هذه المنطقة 412 مليون نسمة وفق إحصاءات 2016 الواردة في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

كما تشير الإحصاءات المشار اليها أن 169,81 مليون نسمة سكان ريفيون ، أي(41,23%) من إجمالي السكان ، ويقدر معدل النمو السنوي للسكان 2,2% كمتوسط للفترة 2001 –2016 ، وهي معدل مرتفع (إذا قيس بالمعدل العالمي وهو 1,25 %) ، الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المتاحة و المستثمرة بأساليب تقليدية ، ويقلل نصيب الفرد باستمرار من هذه الموارد ، اذا لم يتم تنميتها بنسبة تساوي او تزيد. عن معدل النمو السكاني

و**تعتبر المياه العامل المحدد** للتنمية الزراعية في الدول العربية ، حيث يعتبر الإقليم العربي أكثر مناطق العالم جفافاً ، ويبلغ إجمالي الموارد المائية العربية / 260 / مليار م3 ، (معظمها مياه دولية متنازع على الحقوق العربية فيها)، وهي موزعة بشكل غير متساوي على المنطقة العربية ، وتشير البيانات المتاحة أن 80 % من إجمالي الموارد المائية موجود في خمس دول عربية، هي مصر ، السودان ، (النيل) سورية والعراق (الفرات ، ودجلة) والمغرب.

وتتفاقم ندرة المياه في الوطن العربي بمرور الزمن ، نتيجة للزيادة السكانية السريعة ، وزيادة الطلب على المياه من كافة القطاعات المستهلكة ، ويتضح ذلك إذا عرفنا إن مساحة الوطن العربي تشكل 10,8 % من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية ، ويتلقى حوالي 2,1% من اجمالي أمطار اليابسة، إلا أنه يحتوي على 0,7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم ، ، يضاف إلى ذلك أن جزءً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يذهب هدراً ، إما بسبب الفقد أو بسبب تدهور خواصها البيولوجية (نوعية المياه) ، ويستهلك القطاع الزراعي حوالي 90 % من إجمالي الموارد المائية العربية ، ويوزع الباقي على الأغراض الصناعية و البشرية.

تأتي الكميات الأساسية للمياه في الوطن العربي من ثلاثة مصادر تقليدية هي **الأمطار** ، **والمياه السطحية (الأنهار والينابيع)** ، **والمياه الجوفية** ، وتشكل الموارد المائية التقليدية 95,4 % (247,6 مليار م3) ، والموارد غير التقليدية 4,6 %

(12,4 مليار م 3) من اجمالي الموارد المائية ، وهي تتكون من مصدرين غير تقليديين ، هي مياه **التحلية** ، والمياه **المعاد استخدامها** ، و تشكل المياه **المحلاة** 0,9 %, ، (وهي موجودةً في السعودية ودول الخليج بشكل اساسي) ، والموارد **المعادة الاستخدام** ،3,7% من اجمالي الموارد المائية ، وهي موجودة في مصر بشكل أساسي بالنسبة لمياه الصرف الزراعي ، وفي معظم الدول العربية بالنسبة لمياه الصرف الصحي المعالجة.

وتشكل الموارد السطحية 81.3 % من إجمالي الموارد المائية (209,2 مليار م 3) ، أما المياه الجوفية فتشكل 14,1% ، وتستعمل الدول العربية الجزء الأكبر من مواردها المائية للري في الزراعة (90%) في المتوسط)، وبكفاءة متدنية ، نظراً لاعتماد القسم الأكبر من الزراعة العربية على وسائل وطرق الري التقليدية ، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الهدر في مياه الري ، ويتوقع زيادة الطلب على

المياه بحوالي 60 % حتى عام 2050 ، بسبب النمو السكاني والتغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة ، كما يتوقع انخفاض كمية المياه المتجددة بحوالي 10 % لذات الأسباب.

تشكل **الموارد الأرضية الزراعية** في الدول العربية نسبة 5,3% من إجمالي مساحة الوطن العربي، وتقدر المساحة المروية منها ب 14,24 مليون هكتار حوالي 20,1% من المساحة المزروعة ، والمساحة المطرية بحوالي 40.08 مليون هكتار ، تمثل 56,5% من إجمالي المساحة المزروعة ، والمساحة المتروكة سبات بـ 16,48مليون هكتار ، ومساحة الغابات بـ 52,32 مليون هكتار ، ومساحة المراعي بحوالي 397 مليون هكتار.

ويهمنا في معرض بحثنا عن إمكانات الأمن الغذائي العربي ، كلاً من المساحات المروية ، والمساحة البعلية (المطرية) التي يتم زراعتها ، وهي مساحات يستثمر القسم الأكبر منها بشكل تقليدي ، وتتركز المساحات المروية بشكل أساسي في وادي النيل (مصر ، السودان)، وفي وادي دجلة والفرات (سورية ، العراق) والمغرب ، حيث تبلغ المساحات المروية في هذه الدول الخمس حوالي 80% من إجمالي المساحة المروية في الوطن العربي.

وتتباين نسبة الزراعة المروية بين الدول العربية ، من دول تعتمد كلياً على الري للأراضي المزروعة فيها ، مثل دول مجلس التعاون الخليجي ، إلى دول أخرى تتراوح نسبة الزراعة المروية فيها بين 94,1% وبين 10% ، إلى دول مثل ليبيا ، السودان ، و موريتانيا ، تنخفض نسبة المساحات المروية فيها عن 10% .

تقدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المساحة المحصولية في الوطن العربي تبلغ 51,2 مليون هكتار عام 2016 ، تشغل المحاصيل الغذائية منها 94,4 % من إجمالي المساحة المزروعة ، بينما تزرع النسبة المتبقية بمحاصيل الأعلاف الخضراء والألياف.

وتشكل المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو 60 % من إجمالي المساحات المزروعة ، وتشكل المساحة المخصصة للبذور الزيتية نحو 17 % ، والمساحة المخصصة للفاكهة نحو 8% والمحاصيل السكرية والتمور نسبة .1%

ويختلف انتاج المحاصيل الغذائية من سنة إلى أخرى ، ومن محصول إلى آخر، بحسب عوامل متعددة منها المناخ وكميات الأمطار الهاطلة ، بالنسبة للمحاصيل المطرية بالدرجة الأولى ، كما يختلف من مزارع لآخر تبعاً لأساليب الزراعة ، ومستلزمات الإنتاج الحديثة المستعملة في الزراعة ، وبالتالي فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من كل محصول تختلف من سنة إلى أخرى ، كما تتأثر هذه النسبة بعوامل متعددة أهمها الأسعار المعروضة لكل سلعة ، وزيادرة الطلب عليها ، وكذلك المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه السلعة . ولذلك فإننا نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من كل سلعة تختلف ، ففي عام 2016 نجد أن كل من سلع الفاكهة والخضر حققت نسبة اكتفاء ذاتي تصل إلى 98% ، أما البقول فإن انتاجها حقق حوالي 51% من إجمالي حاجة الاستهلاك ، وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب إلى 43 % ، والزيوت والشحوم النباتية 32 % ، ويأتي السكر في آخر السلع الغذائية بنسبة الاكتفاء الذاتي .

وتشغل محاصيل الحبوب (القمح الشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة) حوالي 60 % من إجمالي المساحة المزروعة (30,6) مليون هكتار .

وقد قدر الإنتاج العربي من الحبوب عام 2016 ب 58,27 مليون طن ، يحوز السودان على 38% من مساحة الحبوب في الوطن العربي و ينتج حوالي5% من اجمالي انتاج الحبوب ، تليه المغرب 15% وينتج حوالي 20%من اجمالي انتاج الحبوب، ثم مصر 10 % وتنتج حوالي 35 %والعراق (9,5%) والجزائر (8,4%) ثم سورية (8%) ، وتشكل مساحة الحبوب في هذه الدول 89% من إجمالي مساحة الحبوب في الوطن العربي.

وتعتبر إنتاجية الحبوب في الوطن العربي متدنية ، حيث بلغت 1,7 طن للهكتار عام 2016 ، وهي تقل بكثير عن المتوسط العالمي المقدر بـ 3.8 طن / هكتار ، ويعود ذلك إلى أن معظم المساحة المزروعة مطرية و انتاجيتها منخفضة ، وتتأثر بكميات الامطار الهاطلة ، إضافة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة ، و وسائل ومستلزمات الإنتاج التقليدية.

وتتفاوت إنتاجية الحبوب بشكل كبير بين الدول العربية ، حيث تأتي مصر في المقدمة من حيث الإنتاجية (7792) كج/هكتار لاعتمادها على الري وإدخال الأساليب الحديثة في الزراعة ، اما الزراعة المطرية في السودان فهي تحتل الأولى من حيث المساحة ، لكنها تعتبر الأخيرة من حيث الإنتاجية بالنسبة للحبوب المطرية (256) كج/هكتار

يعتبر القمح السلعة الرئيسية بين الحبوب من حيث المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي ، حيث شكلت مساحته 33 % من اجمالي المساحة ، ومثل انتاجه 45,7% من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب عام 2016 ، وهو يعتبر سلعة العجز الغذائي الرئيسية ، والتي يجب اعطاءها اهتماما خاصا من أجل تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي منه.

تحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالقمح ، يليها الجزائر ثم العراق ومصر وسوريا وتونس ، وتساهم هذه الدول بنحو 95 % من إنتاج الوطن العربي من القمح ، وتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث الانتاجية (6716) كج/هكتار و كمية الإنتاج (9,788)مليون هكتار، نتيجة لكون الزراعة مروية ،يليها المغرب الذي ينتج (8,064) مليون طن .

أما في مجال المنتجات الحيوانية فإن الوطن العربي يملك ثروة حيوانية ضخمة ، من حيث العدد ، لكنها ضعيفة الإنتاجية ، يعيش القسم الأكبر منها على الرعي ، ويقدر عدد ، الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل ، بنحو 356,3 مليون رأس عام 2016 ، ويقدر عدد الأبقار بـ 55,30 مليون رأس ، والجاموس ب ـ 4,16 مليون رأس ، والأغنام ب - 186,11 مليون رأس ، والماعز بـ 93,87 مليون راس ، والابل 16,59مليون رأس.

ويبلغ انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء نحو 8,52 مليون طن عام 2016 ، ويمثل الإنتاج العربي حوالي 4,3 % من الإنتاج العالمي الذي بلغ 197,7 مليون طن.

ويستورد الوطن العربي ماقيمته 7,67 مليار دولار من اللحوم ، ويصدر ماقيمته 51, 0 مليار دولار ، وتعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم 72,44% ، ويقدر نصيب الفرد العربي 29,3 كغ / سنوياً ، بينما يساوي نصيب الفرد على مستوى العالم يساوي 42,8 كغ / سنة.

ومن الجدير بالذكر أن **معظم صادرات اللحوم المبينة في الأرقام الإحصائية** ليست من منتجات الوطن العربي ، إنما القسم الأكبر منها يعود إلى إعادة التصدير ، بما فيها تصنيع اللحوم المستوردة ، وتعتبر الإمارات الأولى في إعادة التصدير ، حيث ساهمت ب 41 % من صادرات الدول العربية من اللحوم الحمراء ، تليها السعودية حيث ساهمت بـ 32,7% ، ثم السودان الذي ينتج حوالي 24% من الإنتاج العربي.

وبالنسبة للحوم الدواجن فقد بلغ الإنتاج العربي نحو 4,36 مليون طـن، وتنتج مصر حوالي 28.5. % من الإنتاج العربي ، تليها المغرب بنحو 14 % ، وتتركز تجارة لحوم الدواجن في دول الخليج حيث تستورد حوالي 80% من إجمالي كمية واردات الوطن العربي من اللحوم البيضاء

وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء حوالي 66,63 % ومتوسط نصيب الفرد العربي 16,3كغ / سنة .

أما بالنسبة لمجموعة الألبان ومنتجاتها ، فإن هذه الصناعة شهدت تطوراً جيداً ، حيث زاد إنتاجها الى 27,4 مليون طن عام 2016 ، وبما يمثل 3,4% من الإنتاج العالمي ، وعلى المستوى العربي يأتي السودان في المرتبة الأولى حيث ينتج 22,7% من الإنتاج العربي ، تليه مصر بنسبة انتاج (20,4%) و الجزائر (14,9%) ، والمغرب (9%) ثم سورية بنسبة 8,8% ،

وشهدت التجارة الخارجية بالألبان ومنتجاتها تطوراً في الصادرات وانخفاضاً في الواردات ، حيث بلغت الواردات عام 2016 كمية 12,2 مليون طن ،بعد أن كانت 17,4 مليون طن عام 2015 ، وعلى العكس فقد زادت الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها من 2,66 مليون طن عام 2015 إلى 3,39 مليون طن عام 2016 ، بزيادة بلغت 27,4 % ، صدرت منها السعودية 1,3 مليون طن ومصر 1,2 مليون طن وهي تمثل 70 % من كمية الصادرات العربية .

وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها 76,11% عام 2016 مرتفعة من 71,65% عام 2015 ، أما متوسط نصيب الفرد العربي فقد بلغ 9,6 كيلو جرام / سنة عام 2016 ، منخفضاً من 97 كيلو جرام / سنة 2015 ، وبلغ متوسط نصيب الفرد العالمي 109,9 كيلو جرام / سنة عام 2016.

وتعتبر الأسماك السلعة الغذائية الوحيدة التي يحقق فيها الوطن العربي الاكتفاء الذاتي، وفائض للتصدير ، حيث بلغ الإنتاج المحلي 5,02 مليون طن ، وكمية الصادرات 1,48مليون طن عام 2016 ، أما كمية الواردات فهي 0,30 مليون طن ، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك عام 2016 حوالي 103,7 % ومتوسط نصيب الفرد السنوي 11,8 كيلو جرام يقابله عالمياً 20,5 كيلو جرام / سنة .

وتطور انتاج البيض في الوطن العربي بشكل جيد حيث بلغ 1,8 مليون طن عام 2016 ، وتنتج الجزائر منها 18,6 %، ومصر 16,8 % ، والمغرب 16 % ، والسعودية 13,1% ، وقدرت صادرات الوطن العربي من البيض بـ 102 ألف طن ، بلغت قيمتها 36 1مليون دولار .

أما الورادات فقد بلغت 201,3 ألف طن بلغت قيمتها 350 مليون دولار ، أي أن تكلفة الوارادت زادت بمبلغ 88 مليون دولار عن قيمة الصادرات .

وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من البيض 94,77 % عام 2016 ، منخفضاً من 96,44,% كمتوسط 2010-2014 ، أما متوسط نصيب الفرد العربي سنوياً لعام 2016 فيبلغ 4,7 كيلو جرام سنوياً ، منخفضاً من 4, 9 كيلو جرام / عام 2015 .

من كل ماسبق نجد ان المشكلة الاساسية التي تعاني منها الزراعة العربية هي تقليدية طرق ووسائل الاستثمار وليس ضعف الموارد ، ونتأكد من ذللك من النظر الى تفاوت انتاجية الحبوب ، وغيرها من السلع الغذائية التي تزرع في الوطن العربي ، بين دولة واخرى متماثلة الظروف ، والذي يزيد في بعض المحاصيل عن الضعف او ثلاثة امثال ، الامر الذي يؤكد ان الحل لتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي هو تحديث طرق ووسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي كاقصر الطرق للوصول الى زيادة مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

إننا نعتقد أن الظروف متاحة بقليل من التشجيع وضمان الاستثمارات إحداث تطور كبير في انتاج الأسماك والدواجن والبيض ،ونسبياً اللحوم الحمراء والألبان ، نظراً لتوفر مستلزمات التطوير لهذه السلع ، واقبال المستثمرين على الدخول في هذا المجال بدون مخاطر استثمارية أو صعوبات تسويقية ، اضافة الى انها سريعة العائد ولا تتطلب استثمارات كبيرة نسبيا.

3– 2 -**الجهود المبذولة لتحسين مستوى الامن الغذائي العربي:**

لم تأخذ أي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي الاهتمام الذي أخذه موضوع الأمن الغذائي العربي ، سواء من الدارسين والباحثين ، أو من المسؤولين في المنظمات العربية والإقليمية العربية ، أو من أصحاب المعالي وزراء الزراعة في الوطن العربي ، سواء من خلال عملهم الوطني واهتمامهم بالقطاع الزراعي ، أو من خلال مساهمتهم في قيادة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وأكساد وغيرهما من المؤسسات العاملة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي ، فنياً واقتصادياً واجتماعياً ، انتهاء بالقادة العرب الذين لم يخل مؤتمر لهم الا وكان القطاع الزراعي على رأس الأولويات التي تدرس استراتيجياتها ، وبرامجها وتتخذ القرارات اللازمة بالموافقة عليها ، وإحالتها إلى الجهات التنفيذية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

إضافة إلى ذلك فإن معظم المؤتمرات واللقاءات التي عقدتها المنظمات الإقليمية والعربية ، سواء نظمتها منظمات حكومية أو مؤسسات غير حكومية ، أخذت من هدف تحقيق الأمن الغذائي العربي شعاراً لها

وتضمنت الدراسات وأوراق العمل المعروضة فيها أهمية وضرورة ومستلزمات تحقيق الأمن الغذائي العربي .

إضافة إلى ذلك فإن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أعدت في أواخر السبعينات دراسات مستفيضة عن اقتصاد الغذاء ، تضمنت تحليلاً للموارد الزراعية المتاحة وطاقاتها الانتاجية ، واحتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ، كما وضعت برامج تضمنت مشروعات لتطوير انتاج كل مجموعة سلعية وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وقد تم إقرار البرامج الموضوعة من أصحاب المعالي وزراء الزراعة ، ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكن عقبة توفير التمويل اللازم للمشروعات الموطنة في الدول ، لم تسمح بتنفيذ هذه المشروعات وفق الخطة الموضوعة ، وترك أمر التنفيذ للدول التي توطنت فيها ، ومن الاستثمارات التي تستطيع تأمينها محليا اودوليا.

وفي اوائل التسعينات ومع تفاقم العجز الغذائي في الوطن العربي ، تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد برامج جديدة للأمن الغذائي العربي ، حيث أنجزتها على أتم وجه مستفيدة من الثغرات في البرامج السابقة ، وأخذت بالاعتبار تحديد أكثر دقة للمستلزمات وكذلك للاحتياجات، إضافة الى رغبة معظم الدول بتنفيذ ما يوطن فيها من مشروعات على أساس الميزة النسبية ، وقد أنجزت المنظمة بالاعتماد على مجموعة متميزة من الخبراء المهمة المكلفة بها.

وقدمت المنظمة خطة متكاملة للأمن الغذائي العربي ، متضمنة مشروعات قادرة على الوصول إلى مستوى متقدم من الأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية ، إذا تم تنفيذها ، وقد تم اقرار هذه الخطة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ، وتم اعادتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، الذي لم يستطع التوصل الى حلول توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الموطنة في الدول ، فاعادها الى المنظمة لمتابعة التنفيذ التي ساعدت الدول بما امكنها من خبرة ومن علاقات تعاون مع مؤسسات التمويل الانمائي ، لتبني اقراض الدول المحتاجة لتنفيذ المشروعات التي تخصها.

وبقي الأمر مرهون بقدرة الدول على توفير الموارد المالية الذاتية ، أو من المؤسسات الإنمائية ، لتنفيذ ما يمكن من المشروعات الموطنة فيها.

وتكررت المحاولة على شكل برنامج طارئ للامن الغذائي تتعاون فيه المنظمة مع الدول لتنفيذ مشروعات محددة في كل دولة ، وقد أدى البرنامج الى تحقيق بعض النجاح ، نظراً لأن المسؤولين في معظم الدول العربية أدركوا أهمية استثمار الموارد المتاحة في وقت أصبح فيه الغذاء يستعمل كسلاح لبعض الدول لإخضاع الدول التي لاتسير في ركابها ، لذلك أعطى قادة معظم الدول العربية اهتمامهم لتطوير وتحديث القطاع الزراعي ، وتنفيذ مشروعات زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية ، ومتابعة المسؤولين عن المؤسسات الزراعية لتحقيق الأهداف الموضوعة.

كما نشطت جامعة الدول العربية لتسهيل التبادل التجاري بالسلع الزراعية والسير في طريق التكامل الاقتصادي العربي ، حيث استفاد القطاع الزراعي من اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

التي تضمنت التبادل الحر للسلع الزراعية ، ووضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية استراتيجية التنمية الزراعية ، كما وضعت أكساد استراتيجية لمكافحة التصحر ، تم إقرارها من القمة العربية وتتابع أكساد تنفيذها بما هو متاح من الموارد المالية وبالتعاون مع الدول العربية.

وقد أثمر اهتمام القادة العرب بقطاعهم الزراعي والإيمان العميق لمنظمات العمل العربي المشترك بحتمية التكامل من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي ، بتركيز العمل على تنفيذ القرارات المتخذة بما هو متاح من الموارد ، وأهمها:

- الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية الزراعية (أواد)
- الاستراتيجية العربية لمكافحة التصحر (أكساد)
- اعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية (اواد)
- مبادرة السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي (الرئيس السوداني)
- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (أواد)
- الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (أواد)
- مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي (السعودية)
- مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لاستصلاح مليون فدان (مصر)

ونود التأكيد على أن عوامل النجاح في تحقيق هدف تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ، وصولاً إلى الامن الغذائي ، أمر متاح عندما يصاحب الاهتمام بزيادة وتحسين انتاج السلع الغذائية ، توفير متطلبات التطوير المادية والفنية وتقديم الجهود اللازمة للاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ، خاصة وإنه من المؤكد أن الموارد الطبيعية الزراعية متاحة والاخفاق الذي حصل يرجع إلى نقص القدرات الموضوعة لاستثمار الموارد المتاحة وليس الى نقص الموارد.

رابعاً :مبادرة السودان ومتطلبات مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي العربي :

منذ أوائل السبعينات ، ومع بروز العجز الغذائي في الوطن العربي ، اتجهت الأنظار إلى السودان وأطلق عليه **سلة الغذاء العربي** ، لما يحتويه من موارد بشرية وموارد طبيعية زراعية وموارد مائية يمكنها، إذا مااستثمرت بالشكل الأمثل ، أن توفر كميات متزايدة من السلع الغذائية الأساسية لسد القسم الأكبر من الفجوة الغذائية العربية.

لذلك فقد تم اختيار السودان ليكون مقراً للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1970، وكذلك مقراً للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان ، و التي نص نظامها الأساسي بأن مهمتها هي استثمار مواردها المالية في تنفيذ مشروعات في السودان فقط ،واستمرو في ذلك حتى اواخر التسعينات ، حيث عدلوا النظام لتنفيذ مشاريع زراعية في الدول العربية ألأخرى ، وذلك رغبة من مجلس المحافظين في توسيع مجالات عمل الهيئة ليشمل جميع الدول العربية ، كونها تهدف إلى تنفيذ مشروعات بتقانات حديثة وعصرية ، وقد أخذوا بالاعتبار عدم تحقيق إنتاجية عالية من المشاريع التي نفذت في السودان ، وحصول

خسائر لمعظم المشروعات المنفذة لأسباب تتعلق بالإدارة من جهة وعدم دقة دراسات الجدوى المنفذة من جهة أخرى.

ولاشك بأن السودان سيكون الملاذ ، إذا تعاون الجميع في عمل جدي هدفه تكامل الموارد العربية للتوسع في انتاج الغذاء ، وتحقيق مستوى متقدم من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ، ويتضح ذلك من نظرة سريعة إلى الموارد التي يذخر بها السودان ، سواء أكانت موارد بشرية ، أو موارد طبيعية زراعية ، أو موارد مائية ، وجميعها ينتظر الموارد المالية للاستثمار في السودان.

1-4 موارد السودان وأفاق مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء:

يبلغ عدد سكان السودان 38,435 مليون نسمة وفقاً للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام 2016 ، ويبلغ عدد السكان الريفيين 25,387مليون نسمة أي بنسبة 66 % من إجمالي عدد السكان ، كما تبلغ إجمالي القوة العاملة السودانية 9,708 مليون عامل ،منها 3,495 مليون يعملون في الزراعة ، بما فيها تربية ورعي الحيوان ، أي بنسبة 36 % من إجمالي القوة العاملة ، وهي نسبة عالية تبين اعتماد القطاع الزراعي على العمل الإنساني أكثر من اعتماده على وسائل الإنتاج الحديثة ، كما تشير إلى البطالة المقنعة في الريف.

وتبلغ المساحة الكلية للسودان 187800 مليون هكتار، منها 140 مليون يستفاد منها في الزراعة والرعي ، ويبلغ نصيب الفرد 5,01هكتار من المساحة الكلية و3,63هكتار من المساحه الصالحة للزراعة والرعي ، و 0,58 هكتار من المساحة المزروعة ، وتبلغ المساحة المزروعة 24 مليون هكتاراً مطرياً ورياً ، يزرع منها 14 مليون هكتار سنوياً ، منها ملونين هكتار تعتبر مروية ، وتتأثر مساحة الأراضي المطرية بكمية وتوزيع الأمطار على الموسم وهي تتفاوت من سنة إلى أخرى ، ولا زالت الزراعة تعتمد على الطرق التقليدية في معظم المساحات المزروعة ، بالرغم من توفر الخبرات الفنية ونتائج البحوث الزراعية لتحقيق تقدم اسرع في تحديث طرق ووسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي.
يعتبر السودان من الدول الوفيرة بمصادر المياه حيث تقدر مواردها المائية بكمية 01 1مليار م3 ، منها 25.8 مليار م3 موارد مائية ، يمكن استخدامها ضمن السودان ، منها 18,5مليار م3 تمثل حصة السودان في مياه النيل ، و كمية 3 مليار م3 مياه الجوفية يمكن الاستفادة منها في الري ، يستخدم منها حالياً في الري حوالي 1,5 مليار م3 سنوياً ، والباقي مياه جوفية متاحة للاستثمار.
وتشير دراسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى إمكانية زيادة المساحة المروية إلى 3,27 مليون هكتار ، والمساحة المطرية إلى 45,46 مليون هكتار ، وهذه الزيادة تعتبر مفيدة وهي متحفظة ، خاصة إذا تم استثمارها الاستثمار الأمثل مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية بشكل تصل فيه الانتاجية إلى متوسط الإنتاجية في الدول العربية ، أي مضاعفة انتاج السلع الغذائية الرئيسية التي تزرع في السودان ، وسوف يساهم ذلك بتغطية نسبة جيدة من الفجوة الغذائية العربية للسلع التي تزرع في السودان.

2- 4 متطلبات تسريع خطوات زيادة وتحسين الإنتاج الغذائي في السودان

تواجه التنمية الزراعية في السودان صعوبات عديدة ، يتوجب العمل الجاد على مواجهتها من أجل تسريع زيادة الانتاج من السلع الاستراتيجية لتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية الاساسية.

ولا شك بأن القسم الأكبر من هذه الصعوبات هو ذاتي ، بالرغم من أن بعضها موضوعي ، وخاصة ما يتعلق منها بالتغيرات المناخية ، أو بكميات الموارد المائية المتاحة للاستثمار في الزراعة المطرية .ويمكن تلخيص أهم الاجراءات اللازمة لموجهة الصعوبات بما يلي:

- **تسريع مستوى التحديث التقني للزراعة السودانية:**

بالرغم من التطور التقني الذي شهده القطاع الزراعي في السنوات الاخيرة ، فإننا نجد أن هذا التطور ،بقي محصورا في مساحات صغيرة نسبيا ، ولا تزال وسائل ومسلتزمات الزراعة التقليدية هي الأكثر شيوعاً ، وتعتمد في الانتاج على الطاقة البشرية أو الحيوانية ، وعلى الري السطحي وبالغمر، بالرغم من وجود مناطق أو نماذج أدخلت التقانات الحديثة، التي تعتمد على استخدام مكثف لرأس المال ، سواء بالاعتماد على الآلات في كافة مراحل الانتاج ،أو باستخدام التقانات الكيمياوية والحيوية لإحداث التوسع الرأسي لزيادة الانتاجية في الزراعة ، مع استخدام تقانات الري الحديث لتحسين كفاءة الري وترشيد استخدام المياه.

ولازالت قدرة السودان محدودة على تطبيق نماذج التنمية التقنية الحديثة، كنتيجة للقصور في توفر الخدمات الزراعية ، أو في توفر الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية ،أو في توفر الكوادر البشرية المؤهلة ، إضافة إلى عدم كفاية وكفاءة البنيات المؤسسية اللازمة لنقل وتوطين ونشر وتبني التقانات الزراعية الحديثة.

وبالرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات الاخيرة للتخفيف من معوقات التحديث التقني ، والسعي لسد الفجوة التقنية الزراعية ، فان القيود المرتبطة بالضغوط الخارجية المفروضة على السودان ، قد اخرت كثيرا من قدرة السودان على الإسراع في توفير متطلبات التطوير التقني للزراعة السودانية

- **ضمان استدامة التنمية الزراعية والريفية:**

في ظل الفجوة الغذائية التي تعاني منها المنطقة العربية ، فإن الحاجة ماسة للنهوض بالانتاج الغذائي في السودان ليواكب المتطلبات المتزايدة للسكان ، وهذا لا يتحقق إلا باستثمار الموارد الزراعية الأرضية استثماراً أمثل يحقق زيادة مضطردة في الانتاج النباتي والحيواني ، لكن ذلك يجب ان لاينسينا ضرورة ضمان استدامة هذا التنمية.

ولا شك بأن تحقيق التوازن بين تسريع معدلات التنمية الزراعية من جهة والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، يعتبر من أهم متطلبات وضرورات التنمية المستدامة ، وذلك لأن مثل هذا التوازن يضمن أن جميع الأنشطة البشرية تتم في إطار الاستثمار الكفؤ والسليم والرشيد، الذي يراعي

الاستمرارية والمحافظة على صيانة الموارد الطبيعية والأحياء البرية والبحرية ويتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تلوث البيئة بمحيطها الشامل.

وتشير الدراسات إلى أن السودان ، و المنطقة العربية، ما زالت تعاني من عدة مظاهر للتدهور البيئي الناتج عن اختلال التوازن، ومن بينها تدهور بعض الأراضي المروية نتيجة الخلل في التوازن بين تقانة الري وتقانة الصرف المستخدمة ، كما أن هناك إختلالات في استخدام ما هو متاح من موارد مائية جوفية ، وإمكانات تجديد هذه المياه ،مما أدى إلى استنزاف تلك الموارد .

- **بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لمواصلة تحديث القطاع الزراعي :**

تشير الأوضاع الراهنة في السودان ، كما هو الحال في معظم الدول العربية ، إلى أن المشاكل الإدارية التي تعاني منها المؤسسات والأجهزة المكلفة بتقديم خدمات البحث والتطوير، وتلك الخاصة بالارشاد والتمويل والإقراض الزراعي ، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مستوى تأهيل الأطر والكوادر الفنية والإدارية العاملة في هذه المؤسسات والأجهزة.

وتأخذ قضية التنمية البشرية ،وتكوين الأطر الفنية والإدارية ثلاثة أبعاد رئيسية تتصل بالارتقاء بمستويات التعليم والتدريب والإرشاد ، وبناء الطاقات والقدرات القادرة على الوفاء بالمتطلبات.

ومن الضروري وضع سياسات قصيرة الأجل لرفع مستوى مهارة العمالة الزراعية ،من خلال برامج الارشاد بأنواعها المختلفة، وكذا كفاءة أداء العاملين بوزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بقطاع الزراعة من خلال برامج التدريب المهني.

ومع التوسع بإعطاء دور هام ورئيسي للمشاركة الشعبية في الملكية والإدارة والتنظيم للموارد والانتاج والتنسيق ، وتأمين الخدمات المساندة لها ، شاملة البحوث والإرشاد والتمويل وصحة الحيوان، فإن بناء القدرات والمؤسسات لا يقتصر على نطاق الاجهزة والمؤسسات الحكومية . بل يتعداها إلى التنظيمات

الأهلية، وغير الحكومية ،بمختلف صيغها وأشكالها بما فيها التعاونيات والجمعيات والاتحادات المهنية والتخصصية في مختلف قطاعات الزراعة والمياه والتنمية الريفية.

- توفير الاستثمارات اللازمة لتسريع معدلات التنمية الزراعية:

على الرغم من الاهتمام الذي توليه الحكومة لتنمية قطاعها الزراعي ،وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو وزيادة الانتاج الزراعي ، إلا أن السياسات الاستثمارية في هذا المجال، لم تعط قطاع الزراعة النصيب الكافي من الاستثمارات المتاحة ،(لاسباب متعددة وجوهرية) ، مما يتطلب إعطاء مزايا وحوافز لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي ، وبما يساهم في استقطاب مستثمرين عرب للالستثمار في القطاع الزراعي .

4- 3 تطورات الاستثمار الزراعي العربي في السودان ، والنتائج المستخلصة منها:

منذ أوائل الثمانينيات فتح السودان الباب واسعاً أمام الاستثمار العربي للموارد الزراعية المتاحة ، سواء كانت مؤسسات حكومية عربية، أو مستثمرين خاصين، وقد ساعد وجود الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان واستثمارها مساحات كبيرة في مناطق متعددة ، ومشاريع أجرت لها دراسات جدوى فنية واقتصادية ، ساعد ذلك على تشجيع المستثمرين على التوجه إلى السودان لبحث فرص الاستثمار المتاحة ، والاطلاع على نتائج مشروعات الهيئة العربية للاستثمار، تلك النتائج التي لم تكن مشجعة ، **مع بدايات عمل الهيئة** ، من حيث العائد الاقتصادي لمشروعات الهيئة ، وكذلك من حيث تعامل الاجهزة الحكومية مع المستثمرين الاوائل الذين رغبوا بمزايا وضمانات لم تكن الحكومة قد حددتها بقوانين وتشريعات تضمن للمستثمرين حقوقا تشجعهم على الاستثمار.

وقد كان للصعوبات التي واجهتها مشاريع الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي أسبابها الذاتية ، وكذلك الموضوعية ، أهمها:

1- إن الجهاز الفني والإداري في الهيئة العربية للاستثمار لم يتمتع بالخبرة الادارية الكافية لمتابعة تنفيذ وتشغيل المشروعات الزراعية التي بدأتها الهيئة في مختلف المجالات.

2- إن الجهاز الفني والإداري الذي تم تعيينه لإدارة كل مشروع ، لم يكن بمستوى إداري قادر على إدارة مشروع في ظروف بيئية صعبة ، وفي مجتمعات تقليدية لم تتقبل في البداية مؤسسات خارجية تستثمر اراضيها .

3- لم يتم التحضير لقيام علاقات ودية بين المجتمع الذي اقيمت هذه المشروعات في مناطقه ، وبين المشروع وادارته ، بغية إقناعه بأن هذه المشروعات سوف تؤدي إلى خدمة المنطقة والمجتمع ، وسوف

تنفذ أساليب حديثة في الري والزراعة وتوفير المستلزمات، مما ينعكس إيجاباً على مشاريعهم الزراعية ومستوى معيشتهم.

4- نظر أفراد المجتمع الذي أقيمت فيه هذه المشروعات على أن المستثمر إنما جاء لأخذ الأرض والمياه التي هو أحق بها وكانت بخدمته منذ قديم الزمان.

5- لم تكن القرارات والتشريعات التي تتيح للحكومة منح مزايا وضمانات للمستثمرين ، قد اعدت بعد، ولذلك فقد كان تخصيص الأراضي والمياه اللازمة للمشروع يخضع لرغبة الموظف الحكومي في الولايات، الذي يقبل أو لا يقبل تنفيذ قرارات السلطات العليا بتخصيص موقع محدد لمستثمر جديد في المنطقة.

6 - حصول بعض الأخطاء بتخصيص مواقع وعقارات محددة لمستثمر، ثم وبعد فترة يتم تخصيصها لمستثمر آخر، مما يسبب مشاكل يأخذ حلها وقتاً طويلاً.

7- وضع بعض الشروط المنفرة على المستثمرين تمنعهم من إخراج المبالغ التي حولوها لتنفيذ المشروع في حال عدم استطاعته ، لأسباب مبررة ، متابعة تنفيذ المشروع لأي سبب كان.

8- عدم وجود دراسات أولية (أو ما يسمى ببطاقة المشروع) تتضمن المعلومات الأولية عن المشروع ومساحته ومزاياه والمحاصيل الممكن انتاجها به، والتكاليف التقديرية للتنفيذ والعوائد المتوقعة من المشروع، وذلك ليكون المستثمر على بينة من المشروع ، ويتابع إنجاز دراسة الجدوى التفصيلية بعد الاقتناع بما هو موجود في الدراسة الأولية.

9- اعتباراً من منتصف التسعينات تولى جهاز الاستثمار ، والمؤسسات الحكومية المختصة ، تلافي جميع النقاط السلبية التي أثرت سلباً على اقبال المستثمرين على الاستثمار في الزراعة السودانية، وتم

احداث وزارة للاستثمار ، عام 2002 ، تعتبر المرجع الوحيد للمستثمر، وقد أدى كل ذلك إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار الزراعي في السودان، خاصة بعد أن أقرت الحكومة في السودان قانوناً للاستثمار تمت دراسته من المستثمرين وتابعوا مراحل تنفيذه، وأعطوا ملاحظات مفيدة للحكومة السودانية التي جمعت الثغرات التي أراد المستثمرون معالجتها وأصدرت قانوناً جديداً للاستثمار عالج مختلف الثغرات التي رافقت تطبيق القانون السابق، واحتوى على مزايا وحوافز وضمانات للمستثمرين أهمها:

- اعفاء المستثمر في السنوات الخمس الأولى اعفاءً كاملاً من الضرائب والرسوم.
- اعفاء الآلات الخاصة بالمشروع والمستوردة من كامل الرسوم الجمركية.

- في حالة استغلال المستثمر 80% من المساحة الزراعية المخصصة له ، يعطى ضعفيها إن طلب ذلك.
- تخصيص محكمة متخصصة بفض النزاعات مع المستثمرين ، لسرعة الفصل فيها، وتعمل وفق القوانين الدولية التي تحكم الاستثمار في العالم.
- كثفت الحكومة السودانية من جهودها لخدمة المستثمر فقررت تشكيل مكتب متخصص لكل وزارة معنية داخل وزارة الاستثمار لتسهيل الإجراءات (النافذة الواحدة)
- يحصل المستثمر على التراخيص القانونية اللازمة في خلال شهر من بدء الاجراءات.
- يحق للمستثمر تصدير صافي الأرباح الخاصة به إلى خارج البلاد بنسبة 100%.
- يتيح القانون للمستثمر تصدير 75% من منتجاته إلى الخارج ، على أن يتاجر ب 25% منها في السوق المحلية.
- يحدد القانون نسبة العمالة الأجنبية في المشروع ب 30% ، يمكن زيادتها في حالة وجود عمالة مصرية إلى 50%.

وقد ساهم هذا القانون بمعالجة كافة السلبيات التي اشتكى منها المستثمرون والتي لم يتضمنها قانون الاستثمار لعام 2013 ، أو القوانين والقرارات السابقة له.

كما كان للتطور الذي حققته وزارة الاستثمار بالتعاون مع الولايات لإعداد دراسة أولية لكل مشروع وإنهاء كافة الحقوق للغير على اراضي ومواقع المشروع ، وتسليمها للمستثمر خالية من الشواغل، كان لها الأثر الكبير في استقطاب المستثمرين المحليين أو العرب وغيرهم للاستثمار في القطاع الزراعي.

وقد ادى ذلك كله الى الاقبال على الاستثمار العربي في المجال الزراعي وخاصة مشاريع انتاج الاعلاف الخضراء للتصدير الى دول الخليج ،بعد ان تم وقف زراعة الاعلاف الخضراء في دول الخليج بسبب ندرة المياه ، كذلك دخل المستثمرون العرب في تنفيذ مشاريع ألية لزراعة القطن و باستخدام وسائل الري الحديث

ولا تزال المشروعات الزراعية تعتبر الأقل من حيث قيمة الاستثمار و عدد المشروعات بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، وتحتل المشروعات الخدمية المرتبة الأولى ، تليها المشروعات الصناعية، ثم الزراعية .

ويعود ذلك إلى سرعة عائد المشروعات الخدمية ، وسهولة إدارتها ،وعدم تعرضها للمخاطر البيئية وهذه أمور يصعب توفرها في المشروعات الزراعية .

ومن الجدير بالذكر ان المشروعات الصناعية المنفذة تضم ايضا مشروعات الصناعات الغذائية التي تخدم الامن الغذائي العربي.

5- أفاق ومستقبل الامن الغذائي العربي في ظل مبادرة السودان

تعتبر مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي أفضل محاولة ، لتحقيق التكامل العربي بين الدولة الأكبر في مواردها الطبيعية الزراعية، والغنية بمواردها البشرية ، وخاصة الخبرات الفنية الزراعية، وبين الدول العربية مالكة الفوائض المالية، والتي تبحث عن مجالات للاستثمار تستفيد من عوائده المضمونة، وتفيد في حل أكبر مشكلة تعاني منها الأمة العربية من المحيط إلى الخليج ، وهي مشكلة فقدان الأمن الغذائي، بالرغم من وجود الامكانات والموارد الممكن مساهمتها في حل المشكلة تدريجياً.

وهي مبادرة طرحها فخامة الرئيس البشير على قادة الأمة ، في اجتماعهم الذي يبحثون فيه الوسائل الكفيلة بحل مشاكل الأمة ، ويتخذون القرارات اللازمة للتكامل الاقتصادي العربي ، ويتابعون ما سبق من قرارات ،سواء استراتيجية الأمن الغذائي العربي ، أو استراتيجية مكافحة التصحر، او استراتيجية الأمن المائي العربي ، وغيرها من المسائل التي تخدم اقتصاديات الأمة وتطورها،

لذلك فإن فخامة الرئيس قدمها إلى اشقائه القادة العرب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، الذين رحبوا بهذه المبادرة واعتمدوها وقرروا احالتها إلى الجهات المختصة لمتابعة التنفيذ.

ونتيجة لمتابعة جامعة الدول العربية وحكومة السودان ، وتبني معالي المدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي اجراء **دراسة استكشافية لإمكانات تحقيق الأمن الغذائي العربي من مشروعات السودان،** التي خلصت إلى أن الفجوة الغذائية وحتى عام 2030 سوف تزداد بسرعة بالنسبة للقمح، وبدرجة أقل بالنسبة للسكر واللحوم ، وسوف تستقر الفجوة عند وضعها الحالي بالنسبة للزيوت النباتية ومنتجات الألبان ، وهي السلع الغذائية الرئيسية المدروسة، وتركت الدراسة المجال مفتوح أمام دراسات جدوى المشروعات الزراعية المطروحة للاستثمار لإعطاء نتائج أخرى بالنسبة إلى المستقبل.

ولا بد هنا من شكر وتقدير معالي المدير العام للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والعاملين معه ، على هذه الإلتفاتة للمساهمة في حل أزمة العجز الغذائي العربي ، و نتمنى استكمال المهمة بالمساهمة في دراسات جدوى فنية واقتصادية وبيئية لمشروعات مختارة لتشجيع المستثمرين، والآخذ بعين الاعتبار عدد من النقاط الجديرة بالدراسة أهمها:

1- إن حل مشكلة فقدان الأمن الغذائي هو عمل تكاملي تساهم به جميع الدول العربية بما تتمتع به من موارد، وتضع خططها التكاملية على أساس انتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها، مما يسمح بالوصول إلى الانتاجية القصوى المستدامة من هذه السلع ، وتأمين كمية أكبر من الانتاج.

2- ليس من الصواب ، اعتبار أن على السودان لوحده أن يتحمل مسؤولية كامل الفجوة الغذائية من السلع الأساسية ، وأن نعتقد أن الدول العربية الاخرى سوف لن تعمل على تفعيل جهودها لتطوير قطاعها الزراعي ، بما يتيح زيادة الانتاج والانتاجية من السلع الاساسية، والواقع يدل على أن جميع الدول العربية حققت تطوراً في قطاعها الزراعي باتجاه التوسع الرأسي ، وبما يساهم في زيادة وتحسين الانتاج والانتاجية.

3- ان المشكلة الاساسية التي تعاني منها الدول العربية هي المعدل المرتفع للنمو السكاني خلال الفترة السابقة ، ومن المتوقع زيادة الوعي بالمسائل السكانية وادراك الجميع اهمية تحديد النسل، كما تم بقناعة في الدول العربية الاكثر تقدما اجتماعيا وبالتالي فان الطلب على الغذاء سوف ينخفض عما هو عليه حاليا

4- إن البيانات الموجودة في الدراسة تعود إلى عام 2011 وما قبل ، ولا شك أن تطوراً قد حصل في الانتاجية الزراعية خلال السنوات السبع اللاحقة ، و من الأفضل أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند تحديث هذه الدراسة ، أو اجراء دراسات الجدوى التفصيلية للمشروعات المعتمدة، أو للمشروعات المقترحة والتي لم تعط بيانات عنها.

5- من المفيد أن يؤخذ بعين الاعتبار ان تحسين الخدمات الزراعية المساندة ، مثل الارشاد والتمويل والتسويق ، والادارة المزرعية وغيرها من الخدمات ، سوف تساهم في زيادة الانتاجية ،وسوف توفر اسس تشجع المزارعين على استخدام مستلزمات الانتاج المحسنة ، وتقلل الفاقد من الحاصلات ، خاصة بعد الحصاد.

6- إن الظروف التي يمر بها الوطن العربي من حيث تمكن الإرهاب ومنظماته وداعميه من تدمير الكثير من قدرات معظم الدول ، كما ساهمت النزاعات بين الدول العربية في تعطيل مسيرة التعاون العربي المشترك ، وهذه الظروف وغيرها اعاقت بشكل كبير تنفيذ مشروعات تكاملية انتاجية كبيرة وخاصة في القطاع الزراعي.

7- من المهم التأكيد على أن هذه المبادرة موجهة إلى مستثمرين من القطاع الخاص ، كما هي موجهة إلى المؤسسات الحكومية ، لأنه في ظل الظروف السائدة على الساحة العربية ، يصبح القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على اتخاذ قرارات تنفيذ المشروعات التي تثبت جدواها الفنية والاقتصادية .

8- إن مناخ الاستثمار الحالي في السودان يشجع على الاستثمار بفضل المزايا التي ضمنها قانون الاستثمارومن المفيد اعطاء مزايا خاصة بالاستثمار الزراعي من أجل توجيه المستثمرين إلى هذا الاستثمار الذي يعتبر الأصعب بين جميع مجالات الاستثمار الأخرى.

9- ان مستقبل السير في طريق تحقيق الامن الغذائي العربي ، يتوقف على اتخاذ الاجراءات التنفيذية لمبادرة السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي ، واعقد مشكلة تعترض التنفيذ هي توفير **التمويل اللازم لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية للمشروعات المقترحة للتنفيذ.**

واننا نعتقد ان هذه المهمة ليست مهمة حكومة السودان ، انما هي مهمة المؤسسات المالية العربية ، وفقا لما اوصى به مؤتمر الترويج لانجازات المنظات العربية، الذي أوصى بتشكيل هيئة تضم مؤسسات التمويل الانمائي العربية والدولية المهتمة بالامن الغذائي من اجل توفير التمويل اللازم لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية .

ونود التأكيد على أن متابعة تنفيذ خطوات وضع المبادرة موضع التنفيذ ، بإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية ، يعتبر العامل المحدد في السير بخطى ثابتة في طريق تحسين مستوى الأمن الغذائي من السلع الغذائية، وإن إعاقة التنفيذ تعني نهاية الأمل في عمل عربي مشترك من أجل تحقيق نسب عالية أمن غذائي من السلع الغذائية الرئيسية.

والله ولي التوفيق